



جامعة الأنبار
مركز الدراسات الاستراتيجية

عنوان البحث

دلالة الاحكام الشرعية على الترك وأثرها في الحد من التطرف

إعداد

أ. م . د ظاهر فيصل بديوي

أ. د. محمد سامي فرحان

المقدمة

الحمد لله المتفرد بصفات الجمال على التفصيل والكمال, إليه المنتهى والمآل, تعالى ذو الجلال, وسعت رحمته كل شيء, وبلغت نعمته كل حي, أخذ على نفسه عهداً بإجابة الدعوات, وكشف الغمات وقبول التوبات, أحمده حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه, وأشكره شكر الذليل المحتاج الى عفوه وغفرانه, وأدعوه دعاء الطامع في جنانه, وأستجير به من حر نيرانه, ومن الوقوع في حدوده وعصيانه . وأصلي وأسلم على الرحمة المهداة للعالمين, سيد المرسلين, وقائد الغر المحجلين, وشفيح امته يوم الدين وعلى آله وصحبه التابعين.

اما بعد: فهذه دراسة اصولية للترك وهذا الترك وان لم يصدر فعله من النبي صلى الله عليه وسلم ولكنه داخل في عموم اصول الدين وان علم الأصول, يحتاج الى مزيد من البحث والتفصيل فهو لا شك علم جليل, يستحق منا الجهد, والتتقيب والجد وقد اسميت هذا البحث (دلالة الاحكام الشرعية على الترك وأثرها في الحد من التطرف).

وان عناية الأصوليين ببحث هذه المسألة كانت جداً يسيرة وذلك ان معظم الأصوليين لم يتعرض اصلاً لذكر الترك, ومن تعرض له منهم فعلى سبيل الاشارة, وذلك عند الكلام على افعاله صلى الله عليه وسلم وقد نبه الى ذلك الامام بدر الدين الزركشي, اذ قال في معرض بيانه اقسام السنة النبوية: (القسم السابع : الترك لم يتعرضوا لتركه صلى الله عليه وسلم)^(١)

ومن هنا قررت بعد توفيق الله ومنته, وطمعاً في دخول جنته, ان أكتب في هذا الموضوع بشيء بسيط يسير, على ما في بحثي من قلة علم وتقصير, وماذا أفعل إن كان الأصول صعب المنال , وأنا بعد لا أحسن صعود الجبال.

وقد تسنى لي ان اطلع على آراء الأصوليين في الترك وما يندرج تحته من مسائل وأحكام, فوجدتُ عظيم جهدهم الذي بذلوه في تقسيم هذا الجزء وترتيبه, وتفصيله وتثبيته, حتى وصل إلينا في حلة بهية, وبدعة جليلة, فجزاهم الله خير الجزاء, عن كل كلمة بل عن كل حرفٍ كتبوه, أو علم نافع خلفوه, ومان نحن إلا لبنة في صرحهم الشامخ, وبنائهم الراسخ. فنسأل الله تعالى التوفيق في العمل , وحسن الخاتمة عند الأجل وان يجعل مثل هذه الأعمال التي عملنا والحروف التي كتبنا , في ميزان الحسنات ورفيع الدرجات انه ولي ذلك والقادر عليه وأمرنا يرجع اليه واعمالنا كلها بين يديه, وصلّ اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

أما عن خطة البحث فقد قسمته إلى ما يلي:-

المبحث الاول : مفهوم السنة وتعريفها واقسامها, وفيه مطلبين :المطلب الأول: تعريف السنة لغةً واصلاحاً, وفيه ثلاث فروع: تعريف السنة عن المحدثين وعند الفقهاء وعند الأصوليين, والمطلب الثاني: اقسام السنة وفيه أربع فروع : السنة القولية والفعلية والتقريرية والترك.

المبحث الثاني : مفهوم الترك وأقسامه وعلاقته بالسنة التقريرية والمصلحة المرسله وأثره في الحد من ظاهرة التطرف وفيه اربع مطالب:

المطلب الاول: مفهوم الترك

المطلب الثاني: انواع الترك

المطلب الثالث: علاقة الترك بالسنة التقريرية بالمصلحة المرسله

المطلب الرابع: أثر الترك في الحد من التطرف نماذج مختارة

نسأل الله في علياته ان يهدينا الى سوار السبيل وصل اللهم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

ملخص البحث

ان مفهوم الترك من المسائل المهمة التي تحتاج الى دراسة مستفيضة لأن استعمال هذا المفهوم دون النظر الى فهم سلف الأمة الصالح ودون الغوص والبحث والتحري في المآلات ينتج عنه فتاوى لها عواقب وخيمة على الفرد والمجتمع.

وإن عناية الأصوليين والفقهاء ببحث هذا المفهوم كانت يسيرة وذلك لأن معظم الفقهاء والأصوليين لم يتعرض أصلاً لذكر الترك ومن تعرض منهم فعلى سبيل الاستشارة وذلك عند الكلام عن أفعاله صلى الله عليه وسلم وقد نبه لذلك الزركشي إذ قال في معرض بيانه عن أقسام السنة

(القسم السابع: الترك لم يتعرضوا لتركه صلى الله عليه وسلم) فكان لا بد من تناول هذا المفهوم وما له من آثار قد تحد من ظاهرة التطرف التي استفحلت في المجتمعات الاسلامية فكانت عند عديمي النظر والفهم القاصر تستند في كثير من احكامهم على الفهم الخاطى لمفهوم الترك.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث كونه يتناول مفهوماً شرعياً التمس على كثير من الناس ومنهم طلاب العلم مما أثر سلباً على حياة الناس كذلك بيان أهمية مفهوم الترك وعلاقته بالسنة التقريرية وبالمصالح المرسله.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث بالفهم القاصر لدى الكثير في استعمال مصطلح الترك فصرت الفتاوى الضالة والتي سببت ارباكاً لحياة الناس وأثر تأثيراً خطيراً على الواقع الأمني من خلال القراءة السطحية لهذا المفهوم دون الغوص في المعاني والمآلات.

أهداف البحث:

- ١- التعريف بمفهوم الترك وبيان أنواعه.
- ٢- بيان علاقة السنة والمصلحة المرسله بالترك.
- ٣- بيان أثر الترك بالحد من ظاهرة التطرف.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	ت
٦-١	المبحث الأول : تعريف السنة وأقسامها	١
٣-١	المطلب الأول : تعريف السنة	٢
٦-٤	المطلب الثاني : أقسام السنة	٣
٢٣-٧	المبحث الثاني : مفهوم الترك وأثره في الحد من التطرف	٤
١٠-٧	المطلب الأول : مفهوم الترك	٥
١٤-١١	المطلب الثاني : انواع الترك	٦
١٧-١٤	المطلب الثالث : علاقة الترك بالسنة التقريرية والمصلحة المرسله	٧
٢٣-١٨	المطلب الرابع: اثر الترك في الحد من التطرف	٨
٢٤	الخاتمة	٩
٢٨-٢٥	المصادر	١٠

المبحث الأول: السنة تعريفها لغة واصطلاحاً.

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : تعريف السنة ولغة واصطلاحاً:

لم أشأ في هذا البحث ان أخوض غمار السنة متحدثاً عن أسانيدھا ومتونها تفصيلاً إذ ذلك بابہ علم الحديث ومصطلحه ولكن لا يمكن العبور الى مفهوم الترك الذي تقوم عليه هذه الدراسة إلا من خلال التطرق الى السنة, وعليه فإنني سأحدث بايجاز عن معنى السنة بالنقاط المحددة التي لا يمكن ان تتقاطع مع مفهوم الترك الذي هو موضوع البحث , وذلك من خلال المطلب الآتي:

تعريف السنة لغةً:

الطريقة والعادة, ويقال استقام فلان على سنة واحدة^(١) سواء كانت تلك الطريقة حسنة أو قبيحة^(٢), فقد جاء في الحديث عنه عليه الصلاة والسلام: " من سن في الاسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير ان ينقص من اجورهم شيء, ومن سن في الاسلام سنة سيئة كان عليه زورها وزور من عمل بها من بعده من غير ان ينقص من أوزارهم شيء"^(٣).

والسنة في اللغة: هي الطريقة مرضية كانت أو غير مرضية, والعادة في الشريعة هي الطريقة المسلوكة في الدين من غير افتراض وجوب, فالسنة ما واطب النبي صلى الله عليه وسلم عليها مع الترك أحياناً , فإن كانت المواظبة على سبيل العبادة فسنن الهدى, وان كانت على سبيل العادة فسنن الزوائد , فسنة الهدى ما يكون إقامتها تكميلاً للدين, وهي التي يتعلق بتركها كراهة وسنن الزوائد أخذها هدى ولا يتعلق بتركها كراهة أو إساءة.

ومن هنا يظهر لنا أن السنة هي الطريقة والسيرة والعادة تكون تارة بتقليد بعض الأفعال والاقوال وتارة تكون بإهمالها, وهذا ما يعبر عنه بالترك , فترك أمر ما , داخل في الأخذ بالسنة "لغة" كما أشار الى ذلك الجرجاني في التعريفات^(٤).

(١)مختار الصحاح: ص ٣٢٦ .

(٢)لسان العرب:ص ٢٢٥.

(٣)صحيح مسلم:ص ١٣٩٣ , برقم: ١٠١٧.

(٤) التعريفات للجرجاني، ص ١٢٢ .

تعريف السنة اصطلاحاً:

أود هنا ان أتحدث في هذا التعريف عن السنة في الاصطلاح في ثلاثة فروع:

الفرع الأول: تعريفها عند المحدثين .

الفرع الثاني: تعريفها عند الأصوليين .

الفرع الثاني: تعريفها عند الفقهاء .

وهذا التقسم المفصل ينير لنا الطريق نحو فهم معنى الترك فلكل من العلماء زاويته التي ينظر من خلالها إلى السنة, ولعل في الشرح إفادة واستزادة فيما ينفع من العلم بحول الله.

الفرع الأول: تعريف السنة عند المحدثين:

المحدثين: هم أهل الحديث الذين أهتموا بجميع الاحاديث الشريفة والنظر في سندها وممتنها وتقسيمها الى صحيح وضعيف ومنكر ومرسل وغيره وهم كذلك الذين اهتموا بمصطلح الحديث وهؤلاء عرفوا السنة بأنها: (ما أُضيف الى النبي من قول أو فعل أو تقرير أو صفة)^(١) وهو علم يعرف به أقول الرسول صلى الله عليه وسلم وأفعاله وأحوال, والأحوال تشمل الصفات والأخلاق الكريمة والأفعال الحسنة .

ومن هنا يظهر لنا ان تعريف السنة عند المحدثين تعريف واسع كبير لأنهم لم يعنوا بمآلات أفعاله صلى الله عليه وسلم من حيث الصحة والبطلان, أو المثوبة والمعصية, أو السنة والبدعة, وإنما عنوا بكل ما أُضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من أفعال وأقوال وأحوال, وقد يكون هذا بعيداً, إلى حد ما عن موضوع دراستنا ولننظر إلى ما يقوله الفقهاء والأصوليون في معنى السنة.

الفرع الثاني تعريف السنة عند الفقهاء :

عرف الفقهاء السنة بأنها: ما نُقل عن النبي صلى الله عليه وسلم في النوافل أي بما ليس بواجب, قال الشوكاني: "وأما في عرف أصل الفقه فإنهم يطلقونها على ما ليس بواجب وتطلق على ما يقابل البدعة كقولهم : فلانٌ من أهل السنة"^(٢)

(١)قواعد التحديث:ص ٦١

(٢)ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول: ص ٥٣.

قال الأمدى في الأحكام عن السنة : "وأما في الشرع فقد تطلق على ما كان من العبادات نافذة منقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم^(١). فالفهاء بذلك يجعلون الفروع من المندوبات في معنى السنة فكل من اتبع النبي صلى الله عليه وسلم في جميع أفعاله (الأصلية منها والفرعية) شبراً بشبر وذراعاً بذراع فهو من أهل السنة كما أشار إلى ذلك الأمدى في الاحكام .

الفرع الثالث: تعريف السنة عن الأصوليين:

عرف الأصوليون السنة بأنها: ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير^(٢) وأضاف بعض الأصوليين ضابطاً فقال: السنة ما صدر عن النبي "غير القرآن" من قول أو فعل أو تقرير^(٣) فأدخل هنا قيد "غير القرآن" وفي تعريف آخر: ما صدر عن النبي من الأقوال والأفعال التي ليست للإعجاز^(٤) , وقيد "غير القرآن" أو قولهم: "ليست للإعجاز" إنما هي لتبيان أن القرآن الذي هو معجز صادر عن الله تعالى, والنبي مبلغ له, فلا يدخل إطلاقاً فيما صدر عن النبي وقال صاحب التقرير والتحبير الامام الكمال بن الهمام في تعريف السنة: وفي الأصول قوله عليه الصلاة والسلام , وفعله وتقريره مما ليس من الأمور الطبيعية ثم قال: وفي فقه الحنفية ما واظب على فعله مع ترك ما بلا عذر, فقالوا: مع ترك ما بلا عذر ليلزم كونه أي المفعول المواظب عليه بلا وجوب له, إذ الواجب لا رخصة في تركه بلا عذر^(٥)

ومن هنا يتبين ان الأصوليين قسموا السنة الى قولية وفعلية وتقريرية, ومنهم من لم يدخل التقرير كالإمام البيضاوي^(٦) لأنه تحصيل حاصل إذ قالوا: إن التقرير (السنة التقريرية) داخل في الفعل لأنه كف عن القول والكف فعل. وإذا نظرنا بامعان الى مادة الترك فإننا نرى ان الترك كف كذلك مثل التقرير فهو إذن داخل في معنى الفعل والفعل جزء من السنة عن الأصوليين وهو أحد أقسامها . وهذا ما ستناوله لاحقاً, في تعريف الترك وتأصيله عن علماء الأصول ان شاء الله.

(١) الاحكام في أصول الاحكام: ص ٢٢٣ .

(٢) إجابة السائل شرح بغية الأمل: ص ٨١ .

(٣) ارشاد الفحول: ص ٣٥ .

(٤) الإبهاج على شرح المناهج على منهاج الأصول الى علم الأصول: ص ٢٦٣ , والاحكام في اصول الأحكام: ٢٢٣/١ .

(٥) التقرير والتحبير على تحرير الامام الكمال بن الهمام في علم الاصول الجامع بين اصطلاحى الحنفية والشافعية: ص ٢٢٣

(٦) المصدر السابق: ٢٢٤/٢ .

المطلب الثاني: اقسام السنة من حيث العمل بها

قسم العلماء السنة من حيث العمل بها إلى ثلاثة اقسام رئيسية ثم أشار بعضهم إلى قسم رابع من السنة وهي السنة التركبية وفيما يلي تفصيل لكل نوع منها:

الفرع الأول: السنة القولية

وهي ما نُقل عن النبي صلى الله عليه وسلم بالقول وهي ما يسمى باصطلاح المحدثين "الحديث" قالها النبي صلى الله عليه وسلم في مناسبات شتى أو لأسباب مختلفة وتكون إما ابتداءً دون مناسبة أو لأحداثٍ حصل، فيأتي قوله صلى الله عليه وسلم مبيناً الحكم لذلك الحدث.

والسنة القولية هي أكثر انواع السنة المنقولة إلينا، والأمثلة عليها كثيرة ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : (إنما الأعمال بالنيات)^(١) وقوله : (من مرأى منكم منكراً فليغيره بيده)^(٢) وقوله: (لا ضرر ولا ضرار)^(٣) وهذه الأحاديث مصدر من مصادر التشريع بلا خلاف.

الفرع الثاني: السنة الفعلية

هي ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من أفعال، فمنها الجبلية والعادية والدينية والخاصة وفق التفصيل الذي سبق.

والمقصود هنا: الأفعال التشريعية ككيفية أداء الصلاة والوضوء وأعمال الحج والعمرة، فمما يدل على وجوب الصلاة وفق كيفية صلاته صلى الله عليه وسلم قوله: (صلوا كما رأيتموني أصلي)^(٤) وقد روت لنا كتب السنن الكثير من السنة العملية في شتى مجالات الشريعة الغراء.

(١) الجامع صحيح المختصر: ١/١

(٢) صحيح مسلم، كتاب الامام، باب كون النهي عن المنكر من الايمان: ٢٠/١

(٣) مسند احمد: ٣١٣/١، الجامع الصغير وزيادته: ١٣٤٨/١

(٤) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب الأذان للمسافر: ١٨/١٤

الفرع الثالث : السنة التقريرية

وهي ان يفعل الصحابة رضوان الله عليهم فعلاً أو يقولوا قولاً في زمان النبي صلى الله عليه وسلم فيقرهم رسول الله على ذلك ولا ينكر عليهم, ويكون ذلك الإقرار إما بالسكوت وإما بالإشارة أو الهم . والإقرار كما ذكرنا كف والكف فعلٌ. والهم والإشارة كذلك داخلان في معنى الفعل فإذا هم النبي بشيء ليفعله ثم حال دون فعله عائق, أو أشار إشارة إلى فعل ما, فإن ذلك الهم وتلك الإشارة فعلان مطلوبان شرعاً, لأنه تلى الله عليه وسلم لا يهم ولا يشير إلا بحق^(١), ومثال الهم, همه صلى الله عليه وسلم بجعل أسفل الرداء أعلاه في الاستسقاء فلما ثقل عليه تركه^(٢).

ومثال الإشارة إشارته صلى الله عليه وسلم لكعب بن مالك أن يضع الشطر من ديبته عن ابن ابي حرد^(٣), ومن امثلة إقراره صلى الله عليه وسلم للصحابة على فعلهم, إقراره لهم بعد غزوة الأحزاب, فعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: "قال النبي صلى الله عليه وسلم لنا لما رجع من الأحزاب: (لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة) فأدرك بعضهم , العصر في الطريق , فقال بعضهم: ال نصلي حتى نأتيها, وقال بعضهم: بل نصلي, لم يرد منا ذلك, فذكر للنبي فلم يعنف واحداً منهم^(٤).

الفرع الرابع: الترك

هو تركه صلى الله عليه وسلم فعل الشيء مع وجود مقتضيه بياناً لامته وهذا التعريف يتضمن عدة قيود منها:

أولاً: ان يكون هذا الأمر المتروك مقدوراً عليه من جهة النبي صلى الله عليه وسلم وذلك ان الترك عدم فعل المقدور عليه, فإن هذا النوع من الترك لم يوجد معه القصد الى الترك^(٥)

(١)الحاشية العلامة البناني على شرح الجلال شمس الدين بن أحمد المحلي على متن جمع الجوامع للسبكي: ١٤٤/٢.

(٢)سنن أبي داود: ٣٧٢/١

(٣)صحيح مسلم, كتاب المساقاة, باب استحباب الوضع مع الدين: ٢٢/٤, وابن أبي حرد هو: عبدالله بن سلامة بن عمير الأسلمي كان من وجوه أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وكان ممن يؤمر على السرايا وأنكر أبو أحمد الحاكم الحافظ ان يكون له صحبة وسماع عن النبي وقال الصحبة والرواية لأبيه فغلط وهم والله اعلم وقال المدائني عبدالله بن أبي حرد يكنى أبا محمد وتوفي سنة إحدى وسبعين وهو ابن إحدى وثمانين, الاستيعاب في معرفة الاصحاب: ٩٢٣/٣.

(٤)صحيح البخاري: ١٨/٥, وفي رواية لمسلم: "لا يصلين أحد الظهر": صحيح مسلم: ٣٢/٢٣.

(٥)ينظر مجموع الفتاوى: ٣١٤/٢٠.

ومن امثلة ذلك الاتيان بالمستجدات الواقعة بعد عصره كاستعمال مكبرات الصوت الحديثة في نقل الأذان والخطبة وتكبيرات الامام .

ثانياً: ان يكون الامر المتروك من قبيل الافعال, فهو مخصوص بتركه صلى الله عليه وسلم للفعل دون تركه صلى الله عليه وسلم للقول .

ثالثاً: ان يكون المتروك من الامور التي قام سببها ووجدت الحاجة الى فعلها, وهذا هو باب المصالح المرسله: وهو فعل امر لم يكن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولكن دعت الحاجة الى فعله بعد زمنه صلى الله عليه وسلم, كما في تركه قتال مانعي الزكاة لأن منع الزكاة لم يقع في زمنه صلى الله عليه وسلم انما وقع في عهد ابي بكر الصديق رضي الله عنه (١)

الفرع الخامس: التطرف لغةً

جاء في اغلب مفاهيم اللغة العربية بأن التطرف هو من تطرف الشتي صار طرف (٢), والتطرف ايضا من طرقت الناقة اي رعت اطراف المرعى ولم يختلط بالنوق (٣).

التطرف اصطلاحاً: هو الغلو في عقيدة أو فكرة أو مذهب أو غيره يختص به دين أو جماعة أو حزب (٤)

(١) سنة الترك ودلالاتها على الاحكام الشرعية: ص ٤٠ .

(٢) لسان العرب لأبن منصور: ٢٦١٩ ص

(٣) القاموس المحيط: ص ١٠٠١

(٤) ظاهرة التكفير في الفكر الاسلامي , مالك مصطفى وهبي, ص ٨٣ .

المبحث الثاني: مفهوم الترك وتعريفه وانواعه وأثره في الحد من التطرف

وفيه أربعة مطالب

المطلب الأول: مفهوم الترك .

الفرع الأول: تعريف الترك لغةً:

وَدَعَكَ الشَّيْءَ وَتَخَلَّيْتَهُ^(١) وتركت المنزل تركاً، ورحلتُ عنه، وتركت الرجل فارقتَه، ثم استعير للإسقاط في المعاني فقيل ترك حقه حتى أسقطه، وترك ركعة من الصلاة، لم يأت بها^(٢).

وفي كتاب المواقف: (الترك بحسب اللغة: هو عدم فعل المقدور سواءً كان هناك قصد من التارك أم لا . كما في حالة الغفلة والنوم سواءً تعرض لضده أو لم يتعرض، وأما عدم مالا قدرة عليه فلا يسمى تركاً، ولذلك لا يُقال: ترك فلان خلق الأجسام، وقيل إن كان قصداً، أي عدم فعل المقدور إنما يسمى تركاً إذا كان حاصلًا بالقصد فلا يُقال ترك النائم الكتابة. وقيل انه (أي الترك) من أفعال القلوب لأنه انصراف القلب عن الفعل وكف النفس عن ارتياده، وقيل انه فعل الضد لأنه مقدور وعدم الفعل مستمر من الأزل فلا يصلح أثراً للقدرة الحادثة)^(٣).

ومن محمل هذه التعريفات يتضح ان الترك لغةً هو : إهمال الشيء وتخليته.

الفرع الثاني: تعريف الترك اصطلاحاً:

لم يتعرض احد من الأصوليين أو الفقهاء (فيما أعلم) لمعنى الترك اصطلاحاً بشكل مباشر، إذ قلت فيما سبق أن من الأصوليين من أدخل الترك ضمن الفعل لأنه كف، ومنهم من أشار الى الترك ومنهم من لم يشر إليها حتى الذين تحدثوا عن الترك لم يعرفوا الترك تعريفاً جامعاً مانعاً وإنما عرفوه بأنه: ما عرض النبي صلى الله عليه وسلم عن فعله، كما سيأتي بيناه فيما يأتي:

فما ورد في بيانه ماجاء في كتاب معجم مصطلحات أصول الفقه أنه: الإعراض عن فعل أمر مقدور عليه بقصد أو بغير قصد، ومنه متروكات الرسول صلى الله عليه وسلم أي الأفعال

(١) لسان العرب: ٤٠٥/١٠.

(٢) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: ١٠٣/١-١٠٢.

(٣) المواقف: ١٦١/٢.

التي أعرض عن فعلها مع قدرته على الفعل كإعراضه عن الاحتفال بمولده، وإعراضه عن المواظبة على صلاة التراويح جماعة^(١).

ويلاحظ في هذا التعريف إنه أدخل وصف "بغير قصد" في أفعال الترك وما يترك بغير قصد فليس بترك أصلاً كما أشرت في تعريفي للترك لغة.

وأيضاً فإن التعريف وإن تضمن ضابط القدرة على الفعل كما في قوله: مع قدرته على الفعل، إلا أن هناك أفعالاً أعرض عنها النبي صلى الله عليه وسلم وهو قادر على فعلها، ومع ذلك لم يدخلها أحد في باب المتروكات الشرعية، ولم تأخذ حكم الترك لأنها كانت فيما يتعلق بالطبيعة البشرية للرسول صلى الله عليه وسلم كإعراضه عن أكل الضب، ففي رواية البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: أهدت أم حفيد^(٢) خالة ابن عباس النبي صلى الله عليه وسلم إقطاً وسمناً وضباً، فأكل النبي صلى الله عليه وسلم من الإقط والسمن وترك الضب تقززاً، قال ابن عباس: فاكل على مائدة رسول الله ر، ولو مان حراماً ما أكل على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٣).

وفي رواية أخرى لمسلم عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف الأنصاري عن ابن عباس رضي الله عنهما أخبره (أن خالد بن الوليد رضي الله عنه أخبره إنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على ميمونة وهي خالته وخالة ابن عباس فوجد عندها ضباً محنوداً قدمت به أختها حفيدة بنت الحارث من نجد، فقدمت الضب لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان قلماً يقدم إليه طعام حتى يحدث ويسمى له، فأهوى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده إلى الضب، فقالت امرأة من النسوة الحضور أخبرن رسول الله بما قدمت له، فلن: هو الضب يا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فرفع رسول الله يده، فقال خالد بن الوليد: أحرام الضب يا رسول الله؟ قال: لا ولكنه لم يكن بأرض قومي فأجدني أعافه، قال خالد: فاجترته فأكلته ورسول الله ينظر فلم ينهني^(٤).

ومثال آخر كذلك في حكم الترك كان فيه النبي محمد صلى الله عليه وسلم قادراً على الفعل ولم يفعل لكنه بين السبب كتركه الشيء خشيةً أن يفرض على الأمة.

(١) معجم مصطلحات أصول الفقه: ص ١٣٢.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة: ١٤٧/٨.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الهبة، باب قبول الهدية: ١٥٥/٣.

(٤) صحيح مسلم، كتاب الصيد والذبائح، باب إباحة الضب: ١٥٤٣/٣.

روى البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليدع العمل وهو يحب ان يعمل به خشيةً ان يعمل به الناس فيفرض عليهم, وما سبح رسول الله صلى الله عليه وسلم سبحة الضحى قط وإني لأسبحها"^(١)

ويمكنني ان اعرف الترك اصطلاحاً بأنه: الأفعال الشرعية غير الخاصة التي تركها الرسول صلى الله عليه وسلم قصدًا مع القدرة على فعلها وتوفر الدواعي لذلك دون سبب للترك يبينه رسول الله صلى الله عليه وسلم أو يُشار إليه بالنص.

تحليل التعريف: وأما القول بأنها (الأفعال) فذلك ضابط أخرج الأقوال وأما كون الأفعال شرعية, فقد خرجت من ذلك الأفعال الجبلية, والبشرية, والعادية. وأما القول بأنها (غير الخاصة) فقد خرجت بذلك الأفعال الشرعية الخاصة فهي ليست داخلة في حكم الترك كتركه اخذ الصدقة مثلاً .

وأما القول بأنه (تركها رسول الله صلى الله عليه وسلم) فإن ترك رسول الله هو المعتمد في التشريع, أما ترك غيره كترك الصحابة فلا يعتد به إلا إذا بين الصحابي ذلك بالنص فقال: "فعلته لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله, أو تركته لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم تركه".

أما ضابط القصد فيخرج المتروكات غير المقصودة فلا يعتد بها .

وأما القول بأنها (مع القدرة على الفعل) فلأنني قلت: إن عدم القدرة على القيام بالفعل لا يسمى تركاً بالأصل كترك النبي صلى الله عليه وسلم ركوب السفن إذ لم يتسن له ذلك في عهده.

وأما ضابط (دون سبب للترك) فإذا بين النبي صلى الله عليه وسلم السبب كقوله: (خشيةً أن تفرض على الأمة) فلا سنة في هذا الترك, وقد يُشار الى السبب بالنص فيقول الراوي مثلاً: تركه رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبب كذا وكذا.

فلا يقول قائل: سأصلي التراويح جماعة تارة وأتركها تارة اقتداءً بفعل النبي صلى الله عليه وسلم الذي ترك صلاة التراويح جماعة في المسجد, فيرد عليه: بأن النبي صلى الله عليه وسلم أو ضح سبب الترك بل ان عمر رضي الله عنه, جمع الناس على التراويح بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم لزوال السبب.

(١) صحيح البخاري, كتاب التهجد, باب تحرض النبي صلى الله عليه وسلم على صلاة الليل والنوافل من غير ايجاب: ٥٠/٢.

وقد ذكر ابن خزيمة في صحيحه قال : باب الدليل على ان النبي صلى الله عليه وسلم (إنما ترك قيام ليالي رمضان كله خشيةً أن يفرض قيام الليل على أمته فيعجزوا عنه)^(١)

وفي صحيح البخاري عائشة رضي الله عنها, (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة في المسجد فصلى بصلاته ناس ثم صلى من القابلة فكثرت الناس ثم اجتمعوا في الليلة الثالثة أو الرابعة فلم يخرج إليهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم أصبح قال : قد رأيت الذي صنعتم ولم يمنعني من الخروج إليكم إلا أنني خشيت أن تفرض عليكم وذلك في رمضان)^(٢)

ويمكن إجمال ما ذكرت في التعريف تسهيلاً بالنقاط الآتية:

- ١- أن تكون الأفعال شرعية وليست جبلية او بشرية او عادية فما تركه من هذه الأفعال فليس داخل في حكم الترك.
- ٢- ان تكون هذه الأفعال الشرعية ليست خاصة, فترك أكل الصدقة في حقه صلى الله عليه وسلم يعتبر حكماً للأمة.
- ٣- وجود القصد فما تركه من غير قصد كجمع المصحف فليس بترك.
- ٤- القدرة على الفعل.
- ٥- توفير الدواعي ووجود المقتضي.
- ٦- وجود سبب للترك كما في ترك الجماعة في صلاة التراويح.

(١) صحيح ابن خزيمة: ٣٣٨/٣.

(٢) صحيح البخاري: كتاب التهجد, باب تحريض النبي على صلاة الليل والنوافل من غير اجاب: ٥٠/٢.

المطلب الثاني: انواع الترك

الفرع الأول: ترك العادة.

ذكر الغماري في رسالته عن الترك من أنواع الترك العادة , ومثل لهذا النوع بحديث الضب الي قدم للنبي صلى الله عليه وسلم فامتنع عن أكله ,

ثم قال الغار: والحديث في الصحيحين يدل على أمرين:

١- إن تركه للشيء ولو بعد الإقبال عليه لا يدل على تحريمه .

٢- إن استنقار الشيء لا يدل على تحريمه أيضاً^(١).

ويريد الغماري ان يستدل بهذا الحديث على ان بعض الأفعال, قد تركها رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع ذلك فهي مباحة ولا باس من قياس بقية الأفعال عليها.

الفرع الثاني: ترك النسيان.

واستدلوا على هذا النوع من الترك بسهو النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة, والحديث هذا جاء في الصحيحين عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال: "صلى النبي صلى الله عليه وسلم, قال ابراهيم بن علقمة: زاد أو نقص فلما سلم قيل له يا رسول الله: أحدث في الصلاة شيء؟ قال وما ذلك؟ قالوا صليت كذا وكذا, قال: فثنى رجليه واستقبل القبلة فسجد سجدتين ثم سلم, ثم أقبل علينا بوجهه وقال: إنه لو حدث في الصلاة شيء أنبأتكم به, ولكن إنما انا بشر, أنسى كما تنسون, فإذا نسيت فذكروني , وإذا شك احدكم في صلاته فليتحرر الجواب , فليتم عليه, ثم ليسلم ثم يسجد سجدتين^(٢).

وظاهر الحديث يدل على ان ترك النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن عن قصد, وانما كان بسبب النسيان, بل قال لهم صلى الله عليه وسلم: (إنه لو حدث في الصلاة شيء أنبأتكم به) , فإن وجه الاستدلال بهذا الحديث ان الترك يحتمل وجوها غير التحريم.

(١) حسن التفهم والدرك لمسألة الترك: ص ٨

(٢) صحيح البخاري, كتاب الصلاة, باب التوجه نحو القبلة حيث كان: ٨٩/١ .

الفرع الثالث: ان يكون الترك مخافة ان تفرض العبادة على الأمة.

ان النبي صلى الله عليه وسلم قد ترك بعض انواع العبادات المختلفة مخافة ان تفرض على أمته, فليس كل ما تركه النبي وجب تركه اقتداء به, فقد ترك صلاة التراويح جماعة في المسجد, فلا يعد من صلاها جماعة مداوماً عليها مخالفاً للسنة, وان متروكات النبي صلى الله عليه وسلم ليست كلها واجبة الاتباع فيها هو قد صلى ليلتين أو ثلاث ثم ترك.

ونستدل على ذلك بما رواه البخاري في صحيحه من حديث عروة بن الزبير رضي الله عنه, ان عائشة رضي الله عنها أخبرته: (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج ذات ليلة من جوف الليل صلى في المسجد فصلى رجال بصلاته فأصبح الناس فتحدثوا فاجتمع أكثر منهم فصلوا معه, فأصبح الناس فتحدثوا فكثر أهل المسجد من الليلة الثالثة فخرج الرسول فصلوا بصلاته, فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله حتى خرج لصلاة الصبح, فلما قضى الفجر أقبل على الناس فتشهد ثم قال: أما بعد فإنه لم يخف على مكانكم, لكني خشيت أن تفرض عليكم, فتعجزوا عنها)^(١)

والشاهد: إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخرج لصلاة التراويح في الليلة الرابعة حتى طلع الفجر.

والجواب: ان هذا لا يعتبر من ضمن انواع الترك ولا يدخل في الترك الشرعي الذي تبني عليه الاحكام إذ في تعريف الترك ضابط مهم: (وهو عدم وجود السبب) فإذا وجد السبب انتفى كونه تركاً, ولم يدخل في باب الترك وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول: أنا تركت فعل كذا وكذا, بسبب كذا وكذا وهنا في حديث صلاة التراويح بين النبي صلى الله عليه وسلم سبب تركه وقد خشى صلى الله عليه وسلم (لما ازدحم المسجد بالمصلين) ان تفرض صلاة التراويح عليهم, وهي سنة فيعجزوا عن ادائها وقد يترتب على ذلك تحميلهم ما لا يطيقون من التكليف, فلما زالت تلك الخشية بعد وفاته صلى الله عليه وسلم وزال السبب جمع عمر رضي الله عنه الناس في المسجد وقال: "نعمت البدعة هي" والمقصود من زوال السبب, أن زمن التشريع قد انقضى بوفاة النبي صلى الله عليه وسلم فلا خوف من فرضها عليهم.

وإذا ما قيل: هل المداومة على صلاة التراويح جماعة في المسجد مخالفة للسنة؟ والجواب: لا لما بينت من ان ترك النبي لها جماعة انما كان لسبب وقد انتفى السبب بوفاة فعاد الحكم إلى ما كان عليه وهو الجواز, والدليل كما ذكرت فعل عمر رضي الله عنه.

قال الألباني رحمه الله في كتابه صلاة التراويح بعد اورد جملة من الأحاديث في الدلالة على فضل صلاة التراويح جماعة, وهذه الأحاديث ظاهرة الدلالة على مشروعيتها

(١) صحيح البخاري. كتاب الجمعة, باب من قال في الخطبة بعد التناء اما بعد: ١١/٢.

صلاة التراويح جماعة لأستمراره صلى الله عليه وسلم في تلك الليالي ولا ينافيه تركه صلى الله عليه وسلم لها في الليلة الرابعة في هذا الحديث لأنه صلى الله عليه وسلم علله بقوله: (خشيتُ أن تُفرضَ عليكم), ولا شك ان هذه الخشية زالت بوفاته صلى الله عليه وسلم بعد ان اكمل الله الشريعة, وبذلك يزول المعلول, وهو ترك الجماعة ويعود الحكم السابق وهو مشروعية الجماعة, ولهذا احيها عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما سبق ويأتي, وعليه جمهور العلماء^(١).

ونقل البيهقي عن الحلبي^(٢): المعنى خفت ان تفرض عليكم فلا ترعوا حق رعايته فتصيروا في استحباب الذم اسوة من قبلكم, وهذا كله رافة ورحمة.

صلى الله عليه وسلم وجزاه عنا أفضل الجزاء^(٣)

الفرع الرابع: الترك خشية تغير قلوب الصحابة:

وقد ساقوا لهذا النوع من الترك حديث النبي صلى الله عليه وسلم إذ قال لعائشة رضي الله عنها: "لولا حداثة قومك بالكفر لنقضت البيت, ثم لبنيته على أساس ابراهيم عليه السلام فإن قريشاً استقصرت بناءه وجعلت له خلفاً"^(٤).

وهذا النوع من الترك مرتبط أيضاً كما هو النوع الثالث وهو الخشية من حدوث أمر ما, فما ترك النبي صلى الله عليه وسلم نقض البيت لتصويبه إلا لسبب الخوف من تغير قلوب الصحابة.

وكما فعل سيدنا عمر هناك حين جمع الناس على صلاة التراويح بعد أن زال السبب, فعلها عبدالله بن الزبير, فهدم الكعبة وبنهاها على بناء ابراهيم عليه السلام, ولو كان في ذلك مخالفة للنبي صلى الله عليه وسلم ما فعله عبدالله بن الزبير, وفي رواية مسلم, عن ابي قرعة بن عبد الملك بن مروان: (بينما هو يطوف بالبيت إذ قال قائل: قاتل الله ابن الزبير حيث يكذب على أم المؤمنين يقول سمعتها تقول: اقل رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عائشة لولا حدثان قومك بالكفر لنقضت البيت حتى أزيد فيه من الحجر فإن قومك قصرُوا في البناء).

(١) صلاة التراويح للألباني: ص ١٢.

(٢) الاعلام للزركلي: ٢٣٥/٢.

(٣) شعب الإيمان: ١٦٥/٢.

(٤) صحيح البخاري, كتاب الحج, باب فضل مكة وبنائها: ١٤٦/٢.

فقال الحارث بن عبدالله بن ابي ربيعة: لا تقل هذا يا أمير المؤمنين فإنني سمعت أم المؤمنين تحدث هذا. قال: لو كنت سمعته قبل أن أهدمه لتركته على ما بنى ابن الزبير^(١).

وفي تحفة الأحوزي: ذكر أن هارون الرشيد سأل مالك بن أنس عن هدمها وردّها إلى بناء ابن الزبير للأحاديث المذكورة فقال مالك: نشدتك الله يا أمير المؤمنين أن لا تجعل هذا البيت لعبة الملوك لا يشاء أحد إلا نقضه وبناءه، فتذهب هيئته من صدور الناس^(٢).

المطلب الثالث

علاقة الترك بالسنة التقريرية والمصلحة المرسلّة

الفرع الاول: علاقة الترك بالسنة التقريرية

قبل الشروع في هذه العلاقة يحسن التمهيد لذلك بالكلام عن السنة التقريرية من حيث معناها وحجبتها، فأقول:

المقصود بتقريره صلى الله عليه وسلم ان يفعل احد الصحابة رضي الل عنهم بحضرة النبي فعلاً أو يقول قولاً فيمسك صلى الله عليه وسلم عن الانكار ويسكت، او يضم الى عدم الانكار تحسیناً له، او مدحاً عليه، أو ضحكاً منه على جهة السرور به^(٣). ومن الأمثلة على ذلك: أكل الضب على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٤) وكإقراره صلى الله عليه وسلم انشاد الشعر المباح^(٥).

والأصل في حجية اقراره صلى الله عليه وسلم^(٦) هو انه لا يجوز في حقه تأخير البيان عن وقت الحاجة إذ سكوته يدل على جواز ذلك الفعل او القول، بخلاف سكوت غيره، لذلك بوب الامام البخاري في صحيحه بقوله: (باب من رأى ترك النكير من النبي صلى الله عليه وسلم حجة لا من غير الرسول)^(٧).

(١) صحيح مسلم، كتاب الحج باب نقض الكعبة، ٩٧٢/٢

(٢) تحفة الاحوزي في شرح جامع الترمذي: ٥٢٣/٣

(٣) شرح مختصر الروضة وقواعد الاصول: ص٣٩، وشرح الكوكب المنير: ١٦٦/٢.

(٤) صحيح البخاري، كتاب، باب: ص١١٣٤، برقم ٥٣٩١، ومسلم: ص١٠٤١، برقم: ١٩٤٦.

(٥) صحيح البخاري، كتاب، باب: ص٩٩، برقم: ٤٥٣.

(٦) شرح الكوكب المنير: ١٩٤/٢-١٩٦.

(٧) صحيح البخاري، كتاب، باب: ٣٢٣/١٣

وكذلك فإن خصائصه صلى الله عليه وسلم ان وجوب انكار المنكر لا يسقط عنه بالخوف على نفسه قوله تعالى: "والله يعصمك من الناس" (١)

وانما يكون سكوته عدم انكاره حجة فيدل على الجواز بشرطين (٢).

أ- ان يعلم صلى الله عليه وسلم بوقوع الفعل او القول, فإما ان يقع ذلك بحضرته, او في غيبته لكن ينقل اليه او في زمنه وهو عالم به لانتشاره انتشاراً يبعد معه ان لا يعلمه صلى الله عليه وسلم.

ب- ان لا يكون الفعل الذي سكت عنه صلى الله عليه وسلم صادراً من كافر, لأن انكاره صلى الله عليه وسلم لما يفعله احد الكفار معلوم ضرورة, فالعبرة في فعل احد المسلمين .

واما العلاقة بين الترك والسنة التقريرية فيمكن بيانه في امرين:

الأمر الأول: وجه الاتفاق بينهما:

تتشرك الترك والسنة التقريرية في وجهين :

١- ان كلاً منها يدخل تحت أصول الشريعة المطهرة , ومن هنا فإن كلاً منهما طريق يحصل بع معرفة الحكم الشرعي .

٢- ان كلاً منهما يستند الى الترك, فالترك من قبيل تركه صلى الله عليه وسلم للفعل, وسنة التقرير من قبيل تركه صلى الله عليه وسلم للقول.

الامر الثاني: وجه الافتراق بينهما:

يفترق الترك عن السنة التقريرية من ثلاث أوجه هي الآتي:

١- ان الترك لا يعود الى السنة بخلاف السنة التقريرية فانها تقسم من اقسام السنة المطهرة.

٢- ان السنة التقريرية لا بد ان يقترن بها ويحصل معها فعل او قول من الصحابة رضي الله عنهم, بل قد يقترن به ترك منهم.

٣- ان السنة التقريرية ترك للقول, إذ هي من قبيل الاستدلال بسكوته صلى الله عليه وسلم بخلاف الترك فانها من قبيل تركه صلى الله عليه وسلم للفعل.

(١) سورة المائدة, الآية: ٦٧, تفسير ابن كثير: ٨١/٢.

(٢) ينظر: المسودة: ص ٢٩٨, وقواعد الاصول: ص ٣٩, وشرح الكوكب المنير: ٢/ ١٩٤.

الفرع الثاني: علاقة الترك بالمصلحة المرسله^(١)

قبل الشروع في بيان هذه العلاقة يحسن الكلام على المصلحة المرسله حيث معناها وحجيتها , فأقول:

المصلحة لغة ضد المفسدة, وهي الخير والصواب^(٢)

والمصلحة المرسله عند الأصوليين هي: مفعمة لم يشد الشرع لاعتبارها ولا لإلغائها بدليل خاص^(٣)

وتنقسم المصلحة المرسله بالنظر الى قوتها الى ثلاثة اقسام^(٤)

فأقواها المصلحة الضرورية, ثم الحاجية ثم التحسينية.

والمراد بالمصلحة المرسله الضرورية: ما كانت المصلحة فيه محل الضرورة, بحيث يترتب على تفويت هذه المصلحة تفويت شيء من الضروريات أو أكلها.

ومن الامثلة على ذلك: توليت ابي بكر رضي الله عنه الخلافة من بعده لعمر بن الخطاب رضي الله عنه وارضاه وجمع القرآن الكريم^(٥)

واما شروط العمل بالمصلحة المرسله فهي^(٦):

الأول: ان لا تكون المصلحة مصادمة لنص او جماع.

الثاني: ان تعود على مقاصد بالحفظ والصيانة.

الثالث: ان لا تكون المصلحة في الاحكام التي لا تتغير , كوجوب الواجبات , وتحريم المحرمات, والحدود , والمقدرات الشرعية ويدخل في ذلك الاحكام المنصوص عليها, والمجمع عليها, وما لا يجوز فيه الاجتهاد

(١) ينظر: الاعتصام: ١٢٩/٢-١٣٥, والابداع للشيخ علي محفوظ: ص ٨٣-٩٢.

(٢) مجمل اللغة: ١/٥٣٩, والمصباح المنير: ص ٣٤٥

(٣) روضة الناظر: ١/٤١٣, ومذكرة الشنقيطي: ص ١٦٨-١٦٩, المصالح المرسله للشنقيطي: ص ١٥

(٤) المستصطفى: ص ٢٥١, روضة الناظر: ١/٤١٢-٤١٤, قواعد الاحكام: ٢/٦٠, المصالح المرسله للشنقيطي: ص ٦.

(٥) المصالح المرسله للشنقيطي: ص ١١-١٢ ورحلة الحج الى بيت الله الحرام له: ص ١٧٥-١٧٦.

(٦) مجموع الفتاوى: ١١/٣٤٣, واغائة اللفهان من مصاديد الشيطان: ١/٢٣٠-٢٣١, والمصالح المرسله للشنقيطي: ص ٢١.

الرابع: ان لا تعارضها مصحة ارجح منها او مساوية لها, وان لا يستلزم من العمل بها مفسدة ارجح منها او مساوية لها.

واما العلاقة بين الترك والمصلحة المرسله

فيمكن بيانه في امرين:

أولاً: وجه الاتفاق بين الترك والمصلحة المرسله

يتفق الترك مع المصلحة المرسله في ان كلا منهما من الامور التي لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم انع فعلها.

ثانياً: وجه الافتراق بين الترك والمصلحة المرسله:

تفترق الترك والمصلحة المرسله من وجوه ثلاث:

١- ان الترك ينفرد بان عدم وقوعه من جهة النبي صلى الله عليه وسلم انما كان مع قيام المقتضي لفعله, وتوفر الداعي, مع انتفاء المانع, او بسبب وجود مانع فإذا زال المانع جاز الفعل بخلاف المصلحة المرسله فان عدم وقوعها منه صلى الله عليه وسلم انما كان لأجل انتفاء المقتضي لفعلها, أو لأن المقتضي لفعلها قائم لكن وجد مانع يمنع منه.

٢- ان الترك انما تعتبر في الأمور التعبدية وما يلتحق بها بخلاف المصلحة المرسله, فأن عامة النظر فيها انما هو فيما عقل معناه, وجرى عل المناسبات المعقولة التي اذا عرضت على العقول تلتقتها بالقبول, فلا مدخل للمصالح المرسله في التعبدات ولا ما جرى مجراها من الأمور الشرعية.

٣- ان الترك تعود عناصره وجزئياته الى أصل من أصول الدين, ويندرج تحت قواعده العامة وذلك انه قد يكون من الأمور التعبدية.

بخلاف المصلحة المرسله فانها قد لا تندرج تحت معنى الامور التعبدية, وانما تندرج تحت باب تعرض المصالح والمفاسد, وذلك ان المصالح المرسله قد تقع في رتبة الضروريات, ووقد تقع في رتبة الحاجيات او التحسينيات, فمن ترك المصلحة المرسله واهدرها لأنه قد وقع في المفسدة, وهذا المفسدة تتفاوت بحسب هذه الرتب^(١)

(١) ينظر: المستصطفى: ص ٢٥١ .

المطلب الرابع: أثر الترك في الحد من التطرف نماذج مختاره

وقد مثلوا على ذلك بالاحتفال بمولده صلى الله عليه وسلم والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم عقب الأذان, وكثيراً من المندوبات لأنها مشمولة بقوله تعالى (وافعلوا الخير لعلمكم تفلحون)^(١) وامثال ذلك كثيرة.

أولاً: الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عقب الاذان

إن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عقب الاذان سنة بلا خلاف عند جميع المسلمين لقوله صلى الله عليه وسلم (إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا علي)^(٢), وينبغي السلام مع الصلاة لقوله تعالى: (صلوا عليه وسلموا تسليماً)^(٣), وتصح بأي صيغة كانت, فإن قيل: هي مشروعة سرّاً لا جهراً, لأنه لم يعهد ان المؤذنين في عهد النبي صلى الله عليه وسلم أو في عهد الصحابة قد جهروا بها؟

قلنا: ان ترك الفعل في عصره صلى الله عليه وسلم أو في عصر اصحابه لا يدل على النهي عن الفعل ومن ثم يدل على تحريمه وكون فعله بدعة, بل قد يُحمل الترك على الأولى والأفضل, وما دام الأمر لم يرد به نهى صريح يدل على منع الجهر فإن القول بالمنع غير صحيح.

وما ورد عن بعض الفقهاء السابقين من اطلاق لفظ البدعة على الجهر بها فإنما يقصدون البدعة اللغوية- اي الشيء الجديد لا التي هي ضلالة.

فإن قيل: بها أفضل من الجهر لما في الاسرار من متابعة لفعل السلف, قلنا: نعم ان اتباع السلف افضل, ولكن نقول: ان المفضول قد يكون أفضل إذا ارتبطت بفعله مصلحة اسلامية كزيادة في الاعلام والتنبيه أو اظهار شعيرة اسلامية, وعلى هذا الاساس أمر القائد صلاح الدين الأيوبي رحمة الله عليه بالجهر بها واستمر الى هذا الحين.

وعلى فرض عدم ورود دليل خاص بها بعد الأذان فإن عموم واطلاق أدلة الامر بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم تشمل فعلها بعد الاذان حيث لم يرد تخصيص لها, منع في وقت من الأوقات من فعلها.

فإن قيل: اليس فعلها زيادة على عبادة الأذان؟

(١)سورة الحج, الآية:٧٧.

(٢)صحيح مسلم: برقم(٣٨٤), وابو داود: برقم (٥٢٣).

(٣)سورة الأحزاب, الآية: ٥٦.

قلنا: الزيادة تنقسم الى قسمين: زيادة في العبادات وزيادة على العبادات , فالأولى ممنوعة, والثانية: ان فعلها المسلم ظاناً ان العبادة ناقصة يكملها بهذه الزيادة او ان هذه الزيادة فعلها وأمر بها الرسول صلى الله عليه وسلم وهو يفعلها لذلك فهي بدعة ومحرمة, وان فعلها باعتبارها عبادة اخرى مستقلة لم يرد منع بفعلها في هذا الموضوع وللاطلاق الأمر بها فجازة.

فإن قيل: إن حديث (إذا سمعتم) يدل على مشروعيتها للسامع دون المؤذن.

قلنا: الجواب على ذلك من وجهين:

الأول: ان المؤذن يعتبر سامعاً لأنه يسمع الأذان من نفسه, فهو مشمول بعموم (إذا سمعتم).

الثاني: ان الوسيلة لا تطلب الا بعد الأذان ولم يرد طلبها في موضع آخر سواه, وسؤالها يترتب عليه جائزة عظيمة وهي ثبوت الشفاعة لمن سألها له صلى الله عليه وسلم.

وبناءً على هذا نقول للمعارض هل يسأل المؤذن الوسيلة أو السامع فقط؟

فإن قال: نعم يسألها, قلنا له: انها معطوفة على الصلاة ب(ثم) والعطف ب(ثم) يكون على ما قبلها, فلماذا تجوز القول بالوسيلة وتمنع عن الصلاة, وبعضها معطوف على بعض؟ وإن قال: الدعاء بالوسيلة ليس مشروعاً على المؤذن ايضاً بل على السامع فقط. قلنا: يلزم من هذا العزوف عن الاذان والرغبة في الاستماع, لأن المسلم يطمع بنيل الشفاعة بدعائه بالوسيلة ويرغب ان يكون سامعاً ليقولها ولا يرغب ان يكون مؤذناً محروماً منها.

وهذا قد يؤدي الى قلة الرغبة في الأذان أو الى تركه وهذا لم يحصل.

إذن فلا بد من القول بشموله بالمشروعية باعتباره سامعاً, وإلا فما ذنب المؤذن يحرم منها, لأنه مؤذن وليس سامعاً^(١).

(١) مغني المحتاج: ١/٤١١, والبدعة في المفهوم الاسلامي الدقيق: ص ١٠٢-١٠٣.

ويعتبر ذلك على ما قاله بعض الحفاظ من المحدثين الآتي بيانهم هو في حد ذاته بدعة حسنة، وقد حدثت سنة (٧٨١) كما قاله ابن عابدين في حاشيته نقلاً عن كتاب القول البديع في الصلاة على النبي الشفيح للإمام الحافظ السخاوي بعد أن ذكر ما يفعله المؤذن عقب الأذان من الصلاة والسلام على النبي محمد صلى الله عليه وسلم بعد ذكر اختلاف العلماء فيه وقال الصواب أنه بدعة حسنة. وقد وافقه على ذلك من الحفاظ الام الحافظ السيوطي والحافظ ابن حجر الهيتمي عن شيخه زكريا الانصاري، ولم نعلم أن احداً من العلماء المعتبرين أنكروا عليهم ذلك، وقد ذكر صاحب التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم في تعليقه على ما يستحب لسامع الأذان فقال: الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الاذان سنة للسامع والمؤذن ولو برفع الصوت وعليه الشافعية والحنابلة وهي بدعة حسنة كما ذكر ذلك ابن عابدين في حاشيته على الدر المختار^(١).

وقد نُقِلَ عن الدكتور مصطفى البغا أكرمه الله تعالى أنه يقول: حضرت في أحد المساجد في بلاد المغرب وأذن المؤذن فنظرت إليهم ولم أرَ من يحرك شفثيه بعد الأذان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فقلتُ لهم: تتكرون على المشاركة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الأذان! فهم يصلون على النبي محمد صلى الله عليه وسلم حتى يذكرون الناس بالحديث (ثم صلوا علي).

وبعد أن فصلنا القول في هذا الموضوع فإنه لا ينبغي التصدي لمن صلى على النبي صلى الله عليه وسلم عقب الأذان ورمية بالضلال، ولأن هذه المسألة من الأمور الفرعية في الدين لا تستوجب أحداث شقة خلاف بين المسلمين وهناك منكرات أولى بتشديد الإنكار منها فلننصرف إلى إنكارها جميعاً.

(١) الاصابة في نصرة الخلفاء الراشدين والصحابة: ص ١٦١٥

ثانياً الاحتفال بالمولد النبوي الشريف:

وكذلك الاحتفال بالمولد النبوي الشريف فإنه يدخل في عموم كثير من الآيات والاحاديث وسنذكر شيئاً منها:-

قوله تعالى: (قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا)^(١) فالله عز وجل طلب منا ان نفرح بالرحمة والنبى صلى الله عليه وسلم رحمة, وقد الله تعالى:(وما أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ)^(٢), وذكر الرحمة في الآية بعد الفضل تخصيص بعد العموم المذكور وهو يدل على شدة الاهتمام, واخرج ابو الشيخ عن ابن عباس رضي الله عنهما في الآية قال:(فضلُ الله العلم ورحمتهُ النبي صلى الله عليه وسلم) وان مجيء اسم الاشارة ذلك لأكبر الادلة على الحض على الفرح والسرور لأنه اظهر في وضع الاضمار, وهو يدل على الاهتمام والعناية^(٣). ولذلك قال الألويسي عن قوله تعالى(فبذلك فليفرحوا) الآية للتأكيد والتقرير^(٤), وبعد ان رجح كون الرحمة المذكورة في الآية هي النبي صلى الله عليه وسلم قال: والمشهور وصف النبي بالرحمة كما يشد اليه قوله تعالى:(وما ارسلناك إلا رحمةً للعالمين)^(٥). وقال الامام الرازي عن قوله تعالى : (فبذلك فليفرحوا) : يفيد الحصر , يعني يجب ان لا يفرح الانسان إلا بذلك^(٦).

وان الاحتفال بالمولد النبوي الشريف تعبير عن الفرح والسرور بالمصطفى (صلى الله عليه وسلم) وقد انتفع به الكافر. فقد جاء في البخاري انه يخفف عن ابي لهب كل يوم اثنين عتقه لثوبيه جاريتيه لما بشرته بولادة المصطفى صلى الله عليه وسلم.

(١)سورة يونس-الآية :٥٨

(٢)سورة النبياء-الآية:١٠٧

(٣)الدر المنثور للحافظ السيوطي:٣٦٧/٤.

(٤)روح المعاني: ١٤١/١٠

(٥)ينظر: تفسير ابو السعود: ١٥٦/٤

(٦)التفسير الكبير:١٧/١٢٣.

ويقول في ذلك الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في كتابه (مورد الصادي في مولد الهادي) : قد صح ان ابا لهب يُخفف عنه العذاب في مثل يوم الاثنين لإعتاقه ثوبيه سروراً بميلاد النبي صلى الله عليه وسلم. ثم انشد يقول:

إذا كان هذا كافراً جاء ذمه
بتبت يده في الجحيم مخلداً
أتى انه في يوم الاثنين دائماً
يخفف عنه للسرور بأحمدا
فما الظن بالعبد الذي طول عمره
بأحمد مسروراً ومات موحداً

فإذا كان هذا الكافر الذي جاء القرآن بذمه يخفف عنه العذاب لفرحه بمولد المصطفى صلى الله عليه وسلم , فما بال الذي يحتفل بذلك. وهذا ما ذكره وقرره ايضاً شيخ القراء والمحدثين الحافظ شمس الدين بن الجزري في عرف التعرف بالمولد الشريف^(١). وهذه الرواية وان كانت مرسلة الا انها مقبولة لأجل نقل البخاري لها واعتماد العلماء من الحفاظ لذلك ولكونها في المناقب والخصائص لا في الحلال ولا بالحرام, وطلاب العلم يعرفون الفرق في الاستدلال بالحديث بين المناقب والاحكام واما انتفاع الكفار باعمالهم ففيه كلام بين العلماء ليس هذا محل بسطه والاصل فيه ما جاء في الصحيح من التخفيف عن ابي طالب بطلب النبي (صلى الله عليه وسلم).

وهذا قول الامام الحجة الحافظ السيوطي: الذي عقد في كتابه: الحاوي للفتاوي "باباً اسماه (حسناً لمقصد في عمل المولد)^(٢), قال في اوله: وقع السؤال عن عمل المولد النبوي في شهر ربيع الأول, ما حكمه من حيث الشرع؟ وهل هو محمود ام مذموم؟ وهل يُثاب فاعله ام لا؟

والجواب عندي: ان اصل عمل المولد- الذي هو اجتماع الناس وقراءة ما تيسر من القرآن, ورواية الاخبار والواردة في بداية امر النبي(صلى الله عليه وسلم) وما وقع في مولده من آيات, ثم يمد لهم سماط يأكلونه , وينصرفون من غير زيادة على ذلك- هو من البدع الحسنة التي يُثاب عليها صاحبها لما فيها من تعظيم قدر النبي صلى الله عليه وسلم واطهار الفرح والسرور بمولده الشريف صلى الله عليه وسلم. نستخلص من ذلك كله ان الاحتفال بالمولد النبوي الشريف على الرغم من انه لم يكن موجوداً في عهد الصحابة الكرام الا انه لا يلزم من ذلك عدم مشروعيته.

(١) وهذا الخبر رواه البخاري في الصحيح في كتاب النكاح معلقاً ونقله الحافظ ابن حجر في الفتح ورواه الامام عبد الراق الصنعاني في الصنف ح ٧ ص ٤٧٨ , والحافظ البيهقي في الدلائل وابن كثير في السيرة النبوية ج ١- ص ٢٢٤ , وابن الدبيع الشيباني في حدائق الأنوار ج ١ ص ١٣٤ , والحافظ البغوي في شرح السنة ج ٩ ص ٧٦ , وابن هشام والسهيلي في الروض الانفج ص ٥-١٩٢ , والعامري في بهجة المحافل ج ١ ص ٤١

(٢) الحاوي للفتاوي: ص ١٨

ولا يدل ذلك على انه بدعة ضالة, صاحبها يدخل النار, أذ ان البدعة وضحاها النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: (من احدث في امرنا هذا ما ليس منه فهو رد) ^(١) ومفهوم مخالفته هو (من احدث في امرنا هذا ما هو منه فهو مقبول).

فالاحتفال بالمولد من الاسلام لأنه يشتمل على أمور كلها من الاسلام وقد حث عليها الاسلام منها:-

١-تجمع المسلمين- والتجمع حبذه الاسلام ورغب فيه فهو من الاسلام فقد قال صلى الله عليه وسلم (يد الله مع الجماعة)^(٢).

٢-القاء المواظ والخطب – حث عليها الاسلام وامر بها فهي من الاسلام فإن الله تعالى يقول (ومن احسن قولاً ممن دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحاً)^(٣), وقال صلى الله عليه وسلم: (بلغوا عني ولو آية)^(٤)

٣- قص سيرة النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه وهذا أيضاً من الاسلام ففيع تثبيت لإفادة المؤمنين فإن الله تعالى يقول: "وَكُلًّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ"^(٥)

وان في قص سيرة النبي صلى الله عليه وسلم تثبيت لأفئدة المؤمنين والانتفاع من اخلاقه الكريمة:

٤- مدح النبي صلى الله عليه وسلم من الإسلام لأن الشعراء مدحه صلى الله عليه وسلم ولم ينكر ذلك ابداً

٥- اطعام الطعام من الاسلام ايضاً فإن النبي يقول:(اطعموا الطعام وافشوا السلام وصلوا الرحام وصلوا بالليل والناس نيام تدخلوا الجنة بسلام)^(٦)

يستفاد من هذا ان عناصر المولد وما يشتمل عليه لا تتنافى مع الاسلام وقواعده العامة ومادامت عناصره لا يرفضها الإسلام فلا يجوز إطلاق اسم البدع عليه.....

إذن فيمكن الاقتداء به صلى الله عليه وسلم ببقية ما ترك من الافعال وإتيانها لدخولها تحت لواء آية (وافعلوا الخير) فإذا ترك النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً, فإنه يمكن فعله استناداً لهذه الآية.

نكتفي بهذا القدر , والله ولي التوفيق, وآخر دعوانا إن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين.

(١) صحيح ابن حبان: ١٦٢/١

(٢) سنن الترمذي: ٤٤٦/٤

(٣) سورة فصلت, الآية: ٣٣.

(٤) صحيح البخاري , كتاب احاديث الانبياء, باب ما ذكر عن بني اسرائيل : ١٧٠/٤.

(٥) سورة هود, الآية: ١٢٠.

(٦) السنن الكبرى للبيهقي: ٧٠٦/٢.

الخاتمة

الحمد لله في الأولى والآخرة, حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيدهً والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم ومن والاه ومن اتبع هداه وبعد.

فقد من الله علي بفضلله وكرمه بإتمام هذا البحث المتواضح ووفقني وأرشدني إلى كتابته واستقصاء آراء الفقهاء فيه.

وفي نهايته يمكن ان الخص أهم النتائج بما يلي:

- ١- أن الترك ليس فعل من الأفعال النبوية, وهو ليس بحجة مانعة من الفعل.
- ٢- ان ما تركه النبي صلى الله عليه وسلم جاز فعله إذن استوفى الشروط التالية:

- أ- ان تكون الافعال شرعية (اي يعود اصلها الى اصل من اصول الدين).
- ب- أن يجد مقتضى لفعلها.
- ت- ان يكون هناك سبب للترك فإذا زال السبب جاز الفعل.

- ٣- ان فهم الترك يعين عل فهم البدعة والتفريق بين البدعة وبين غيرها..
- ٤- أن في اتباع الهدي النبوي الشريف, كما أمر ونهى وأخذ وترك, فيه الفلاح والنجاح ان كان بعد العلم والمعرفة, فلا يدل كل متروك منه صلى الله عليه وسلم على الحرمة أو البدعة وعدم الجواز.
- ٥- ان الجهل في الأصول والفروع كالسم يسري في الجسد لا بد من وقفة للتصدي له ولأصحابه, فهم يلبسون على الناس دينهم, وفهم الترك إحدى السبل إلى ذلك.

وصل اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين

المصادر والمراجع

• القرآن الكريم.

١. مفاتيح الغيب او التفسير الكبير: لأبي عبدالله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التميمي فخر الدين الرازي, ت: ٦٠٦هـ , طهران دار الكتب العلمية.
٢. صحيح مسلم: لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري , ت: ٢٦١هـ , تحقيق: محمد بن فؤاد عبد الباقي, بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٣. سنن أبي داود: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي, ت: ٢٧٥هـ , تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد, بيروت: دار الفكر.
٤. سنن أبي ماجه: لأبن ماجه, أبو عبد الله بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي, بيروت دار الفكر.
٥. مسند الإمام أحمد بن حنبل, أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني: (ت ٢٤١هـ), القاهرة: مؤسسة قرطبة.
٦. صحيح ابن خزيمة: لابن خزيمة , أبو بكر محمد بن إسحاق السلمى النيسابوري (ت ٣١١هـ) , تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي, بيروت: المكتب الإسلامي (١٧٩٠-١٣٩٠هـ) .
٧. فتح الباري في شرح صحيح البخاري: لأبن حجر: بيروت: دار المعرفة (١٣٧٩هـ) .
٨. المنهاج في شرح صحيح مسلم والحجاج, للإمام النووي , بيروت: دار إحياء التراث العربي (١٣٩٢) ط: ٢ .
٩. النهاية في غريب الحديث والأثر: لأبن الأثير أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت ٦٠٦هـ), تحقيق: طاهر احمد الزاوي, محمود محمد الطناحي , بيروت: المكتبة العالمية (١٩٧١م-١٣٩٩هـ) .
١٠. الإصابة في تمييز الصحابة: لابن حجر, أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر(ت ٨٥٢هـ), تحقيق: علي محمد البخاري, بيروت: دار الجيل, ط ١ (١٤١٢هـ).
١١. التقرير والتحبير على تحرير الإمام الكمال بن الهمام في علم الأصول الجامع بين اصطلاحى الحنفية والشافعية: لابن امير الحاج (ت: ٨٧٩هـ) , بيروت: دار الكتب العلمية, ط ٢, (١٩٨٣م-١٤٠٣هـ).

١٢. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: لابن حجر , تحقيق: محمد عبد المعيد ضان, الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية ط٢ (١٩٧٢م-١٣٩٢هـ).
١٣. الإحكام في أصول الأحكام: لابي محمد علي بن احمد بن حزم الأندلسي(ت: ٤٥٦ هـ), القاهرة: دار الحديث, ط١, (١٤٠٤ هـ).
- ١٤- اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم: لابن تيمية, أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية (ت: ٧٢٨ هـ) تحقيق: محمد حامد الفقهي, القاهرة: مطبعة السنة المحمدية, ط٢, (١٣٦٩ هـ).
١٥. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: لابن حجر, تحقيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري, السعودية: دار العاصمة|ادار الغيث, ط١, (١٤١٩ هـ).
١٦. الفتاوي الكبرى: لابن تيمية, تحقيق: حسنين محمد مخلوف, بيروت: دار المعرفة, ط١, (١٣٨٨ هـ).
١٧. مجموع الفتاوى: لابن تيمية, تحقيق: أنور الباز, عامر الجزائر, دار الوفاء, ط٣ (٢٠٠٥م-١٤٢٦ هـ).
١٨. جامع العلوم والحكم: لابن رجب, زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ), بيروت: دار المعرفة, ط١ (١٤٠٨ هـ).
١٩. لسان العرب: لابن منظور, ابو الفضل جمال الدين بن محمد بن مكرم الإفريقي المصري (ت: ٧١١ هـ), بيروت: دار صادر, ط١.
٢٠. صحيح البخاري: لمحمد بن اسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي, تحقيق: د. مصطفى ديب البغا, الناشر: دار ابن كثير, بيروت-اليمامة, ط٣, (١٩٨٧م-١٤٠٧ هـ).
٢١. الأشباه والنظائر: لابن نجيم, بيروت: دار الكتب العلمية, (١٩٨٠م-١٤٠٠ هـ).
٢٢. تحفة الأحوذى في شرح جامع الترمذى: لابي العلا محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري الأحوذى, (١٢٥٣ هـ) بيروت: دار الكتب العلمية.
٢٣. مختار الصحاح: لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي , تحقيق: محمود خاطر, (ت: ٦٦٦ هـ) بيروت: مكتبة لبنان ناشرون , طبعة جديدة , (١٤١٥ هـ).

٢٤. التعريفات: لعلي بن محمد بن علي الجرجاني , (ت: ٨١٦هـ), تحقيق: ابراهيم الابياري, بيروت: دار الكتاب العربي , ط ١ , (١٤١٥هـ).
٢٥. قواعد التحدثات: لمحمد جمال الدين القاسمي , (ت: ١٣٣٢ هـ) بيروت: دار الكتب العلمية, ط ١ (١٣٩٩ هـ).
٢٦. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: لعبد الرحمن بن أبي بكر, جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) تحقيق: أبو قتيبة نر محمد الفاريابي, الناشر: دار طيبة.
٢٧. إرشاد الفحول الى تحقيق الحق في علم الأصول: لمحمد بن علي بن محمد بن عبدالله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ), تحقيق: الشيخ احمد عزو عناية, دمشق- كفر بطنا, الناشر: دار الكتاب العربي, ط ١, (١٩٩٩م-١٤١٩هـ).
٢٨. لإجابة السائل شرح بغية الأمل: لمحمد بن اسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني, الكحلاني ثم الصنعاني, أبو ابراهيم, عز الدين, المعروف كأسلافه بالأخير (ت: ١١٨٢هـ), تحقيق: القاضي حسين بن أحمد السياغي والدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل, الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت, ط ١, (١٩٨٦م).
٢٩. الإبهاج في شرح المنهاج: للقاضي البيضاوي تقي الدين ابو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيى السبكي وولده تاج الدين ابو نصر عبد الوهاب (ت: ٧٨٥هـ), الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت, (١٩٩٥م-١٤١٦هـ).
٣٠. المعتمد في أصول الفقه: لمحمد بن علي الطيب أبو الحسين البصري المعتزلي (ت: ٤٣٦هـ), تحقيق: خليل الميس, الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت, ط ١, (١٤٠٣هـ).
٣١. علم أصول الفقه: لعبد الوهاب خلاف (ت: ١٣٧٥هـ) الناشر: مكتبة الدعوة- شباب الأزهر , ط ٨, لدار القلم.
٣٢. إعلام الموقعين عن رب العالمين: لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبدالله, تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد, الناشر: دار الليل- بيروت, (١٩٧٣م)
٣٣. المصباح المير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي, أبو العباس (ت: ٧٧٠هـ), الناشر: المكتبة العلمية - بيروت.

٣٤. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: لمحمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت: بعد ١١٥٨هـ), تقديم وإشراف ومراجعة: د. علي دحروج, الناشر: مكتبة لبنان ناشرن - بيروت, ط ١, (١٩٩٦م).
٣٥. أصول السرخسي: لمحمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي, (ت: ٤٨٣هـ), الناشر: دار المعرفة - بيروت.
٣٦. تاج العروس من جواهر القاموس: لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني, أبو الفيض, الملقب بمرتضى, الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ) تحقيق: مجموعة من المحققين, الناشر: دار الهداية.
٣٧. المستصفي في علم الأصول: لمحمد حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: ٥٠٥هـ), تحقيق: محمد بن سليمان الأشقر, مؤسسة الرسالة, بيروت- لبنان, ط ١, (١٩٩٧م-١٤١٧هـ).
٣٨. افعال الرسول صلى الله عليه وسلم ودلالاتها على الأحكام الشرعية: لمحمد بن سليمان بن عبد الله الأشقر العتيبي (ت: ١٤٣٠هـ), الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع, بيروت- لبنان, ط ١, (٢٠٠٣م-١٤٢٤هـ).
٣٩. الموافقات في أصول الفقه: لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت: ٧٩٠هـ), الناشر: دار المعرفة - بيروت, تحقيق: عبد الله دراز.
٤٠. تهذيب الأسماء واللغات: لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ), عينت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية, دار الكتب العلمية, بيروت - لبنان.
٤١. غرواء الغليل في تخري أحاديث منار السبيل: لمحمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ), إشراف: زهير الشاويش, الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت, ط ٢, (١٩٨٥م-١٤٠٥هـ).
٤٢. معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة: لمحمد بن حسين بن حسن الجيزاني, الناشر: دار اب الجوزي, ط ٥, (١٤٢٧هـ).
٤٣. من أصول الفقه على منهج أهل الحديث: لزكريا بن غلام قادر الباكستاني, الناشر: دار الخراز, ط ١, (٢٠٠٢م-١٤٢٣هـ).